

اقتصاد

تباشير لنقاش الموازنة في مجلس الشعب

نواب: إجراءات معالجة تدني مستوى المعيشة وإيصال الدعم لمستحقيه غائب عن مشروع «البيان المالي».. والوزير: الاقتصاد دخل في مرحلة التعافي

محمد منار حميجو

وجه الكثير من أعضاء مجلس الشعب انتقادات كان بعضها حاداً تجاه مشروع بيان الحكومة حول موازنة العام القادم، وتركزت المداخلات حول الموضوع المعيشي وتدني مستواه وعدم التوزيع العادل للضريبة إضافة إلى عدم وصول الدعم إلى مستحقيه.

ولم يتجاهل النواب أثناء مناقشتهم لمشروع البيان أمس بحضور وزير المالية مأمون حمدان موضوع الرواتب والتفاوت ما بين الأجور وارتفاع الأسعار، مشددين على ضرورة دعم القطاع الزراعي والقضاء وغيرها من القطاعات التي تعتمد عليها البلاد.

وبدأ حمدان كلمته لعرض مشروع البيان المالي بمقدمة تحدث فيها عن صمود سورية خلال فترة الحرب التي امتدت على مدار ثمان سنوات قبل الدخول في تفاصيل البيان.

وعقب نائب رئيس مجلس الشعب نجيد أنزور الذي ترأس الجلسة نيابة عن رئيسه حمودة الصباغ على مقدمة وزير المالية بقوله: كانت المقدمة طويلة وكان هناك تشكيلاً حكومياً جديداً إن شاء الله تكون بشارة خير.

وباعتبار أن المداخلات كانت كثيرة رفع نائب رئيس المجلس الجلسة إلى اليوم (الخميس) لاستكمال النقاش حول مشروع البيان والاستماع إلى ردود الوزير حمدان.

النواب يتحدون

وافق المجلس على تخصيص مدة خمس دقائق لكل نائب يرغب في الكلام لأهمية الموضوع.

في جانبه قال النائب إسماعيل حجوج: الهم المعيشي أول الأولويات الغائبة عن الحكومة والذي بات يؤرق الفئات الفقيرة والمتوسطة فلم تلح ضمن هذه الأولويات إجراءات سريعة تخفف المعاناة عن هذه الفئات مثل زيادة الرواتب، وأضاف: أعلن سابقاً أننا لا نؤيد ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية، معتبراً أن الفئات الفقيرة والمتوسطة لا تتحمل ذلك وخصوصاً أنها تنعكس على قطاعات الإنتاج، ومشدداً على ضرورة إيصال الدعم إلى مستحقيه.

من جهته تساءل النائب معروف السباعي: هل هذه موازنة إعداد إعمار أو بدء تعافي الدولة؟

وأضاف: لا أرى أن هناك تحفيراً جديداً، وخصوصاً أن الاعتماد يتركز على هذا القطاع، مقترحاً تقديم قروض ميسرة للمربين والمزارعين لتحريك عجلة إنتاج التربية الحيوانية والزراعية.

وشدد السباعي على ضرورة تطوير القطاع الصناعي

والاقتصادي عبر التخفيف من الضرائب، معتبراً أن معظم بنود الموازنة تتحدث عن الضريبة.

وأضاف السباعي: لنفكر في الضريبة الأقل والإنتاج الأكثر لنزيد من موارد الموازنة. من جهته اقترح النائب نبيل الصالح أن تصاغ أرقام الموازنة بالأرقام العربية نتيجة عدم الوضوح والتشويش لأن كتابتها بالأرقام الهندية أدى إلى الخلط بين النقطه والصفر والفاصلة وخصوصاً أن هناك أصفراً كثيرة في المشروع.

وأكد صالح أنه يجب تحديد هوية المشاريع الخدمية والاستثمارية وتكليفها التقديرية في أغلب القطاعات التي بنى على أساسها تقدير الاعتمادات الاستثمارية والجزارية على سبيل المثال قطاع الاقتصاد والسياحة، مضيفاً: قرأنا في بعض البنود أهدافاً عامة إنشائية وغاية تطوعية ولم نقرأ مشاريع محددة في ذاتها قابلة للقياس والتقييم في الخطة المالية المقبلة. وأعرب صالح عن أمه في توضيح ماهية القروض الخارجية والموارد وبيان جدول الحصول عليها.

من جهته قال النائب محمد خير العكام: للأسف وزير المالية تلا علينا مشروع البيان الوزاري قراءة وقرأنا لا تعرف القراءة والكتابة، وكنت أتمنى من الوزير تبرير الأرقام الواردة في الموازنة لأن البيان المالي يأتي لتبرير تلك الأرقام.



وأضاف العكام: يبدو أن هناك إصراراً من الحكومة على عدم الأخذ بملاحظات مجلس الشعب في الموازونات السابقة، معرباً عن أمه أن تطوّر الحكومة طريقة إعداد الموازنة على الأقل للانتقال من موازنة البنود إلى البرمجة والتخطيط، إضافة على اعتمادها على التحليل الاقتصادي أكثر.

ودعا العكام الحكومة إلى عدم ورود كلمة أزمة في البيان لأن ذلك خطأ كبير باعتبار أن البلاد تعيش حالة حرب.

وأرجع العكام انخفاض العملة المحلية إلى العجز المتراكم لأنه يعول من صندوق الدين العام الذي لا يعيد هذه المبالغ إلا بعد ١٥ سنة على الأقل، مشيراً إلى أن الحكومة تغفلت دعم التعليم وهو حالياً في تراجع مستمر.

وأضاف العكام: البيان تحدث عن استقرار نسبي في سعر الصرف ولا أعتقد أن هناك استقراراً في ذلك والدليل أن الموازنة في العام الماضي قدرت أرقامها على أساس ٥٠٠ ليرة للدولار في حين كان في الأسواق ٤٣٠ ليرة، وحيناً قدرت مشروع الموازنة على ٤٣٥ للدولار وفي الأسواق ٤٧٥ ليرة للدولار، معتبراً أن الاعتمادات الاحتياطية بدعة من الحكومة ولا يوجد لها تبرير في علم المالية العامة لأنه يوجد لدينا شيء اسمه اعتمادات مالية إضافية.

وأيد النائب الأب بكر كدام زميله العكام، متسائلاً: لماذا الحكومة

تظهر الدعم في أماكن وتخفيه في أماكن أخرى؟! ومضيفاً: رغم كل هذا الدعم هناك أزمة خبز ومعظم محطات الوقود على طريق السفر لا يوجد فيها مشتقات نפטية.

وأشار بكر إلى أن الموظف هو أكثر شخص يدفع ضريبة ويتم قطعها من راتبه، مضيفاً: حتى الآن هناك ٣٠ قانوناً للضرائب ولا يوجد تشريع متكامل وحيناً نحن بأبأس الحاجة لأن يكون لدينا نظام ضريبي متكامل ليكون هناك عدالة في التحصيل، بمعنى أنه لا يجب على المواطن أن يدفع أكثر من أهم رجل أعمال في البلاد.

من جانبه تساءل النائب عبود الشواخ: هل التعليم أصبح مشروعاً استثمارياً؟ معتبراً أن مجانية التعليم مكفولة في الدستور، وبالتالي أي مشروع حينما يتم نقاشه يجب أن يكون متوافقاً مع الدستور.

ورأى النائب وائل ملحح أن مشروع البيان هو ذاته منذ سنتين أو ثلاث فقط يتم تغير الأرقام، مشدداً على ضرورة تقيد الحكومة في بيانها الوزاري الذي أعدته بداية تشكيلها.

وأكد ملحح أن الحكومة لم تأخذ بأي شيء تم طرحه تحت القبة البشرية والاستثمار في العنصر البشري للبناء الصحيح ومواكبة التقدم.

وبين أن الحكومة عملت على رصد الاعتمادات المطلوبة لإعادة الإعمار في ضوء أولويات مدروسة وواضحة، مشيراً إلى أنها عملت على تحقيق الاستقرار النسبي لسعر صرف العملة الوطنية ما ساهم في المحافظة على الثقة للعملة.

ولفت إلى إصلاح القطاع الاقتصادي وتطوير القطاع الزراعي وبناء السدود والسدات المائية وشبكات الري ما أدى إلى زيادة الإنتاج، إضافة إلى الاستقرار في دعم التروة الحيوانية، مؤكداً أنه عودة الإنتاج الصناعي بدأت تدريجياً لسد الحاجة من السلع وزيادة حجم الصادرات.

الوزير يوضح

أكد وزير المالية مأمون حمدان خلال عرضه للبيان الحكومي أنه يمكن القول بكل شفافية ووضوح إن الاقتصاد السوري دخل في مرحلة التعافي، وسورية تسير في خطوات ثابتة نحو الانتعاش بقيادة وشعباً، مؤكداً أن البلاد ستكون أقوى وستتغلب على الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الحرب.

وأشار حمدان إلى أن الحكومة عملت في الفترة الماضية للنهوض بالواقع الاقتصادي والخدمي من خلال العمل على إطلاق مجموعة من المشاريع الوزارية، وتم تنظيم ورش عمل لتتفيذها، لافتاً إلى دعم التعليم وزيادة عدد المدارس وتحفيز منظومة الدعم الاجتماعي والإنتاجي، إضافة إلى تأهيل الكوادر البشرية والاستثمار في العنصر البشري للبناء الصحيح ومواكبة التقدم.

وبين أن الحكومة عملت على رصد الاعتمادات المطلوبة لإعادة الإعمار في ضوء أولويات مدروسة وواضحة، مشيراً إلى أنها عملت على تحقيق الاستقرار النسبي لسعر صرف العملة الوطنية ما ساهم في المحافظة على الثقة للعملة.

ولفت إلى إصلاح القطاع الاقتصادي وتطوير القطاع الزراعي وبناء السدود والسدات المائية وشبكات الري ما أدى إلى زيادة الإنتاج، إضافة إلى الاستقرار في دعم التروة الحيوانية، مؤكداً أنه عودة الإنتاج الصناعي بدأت تدريجياً لسد الحاجة من السلع وزيادة حجم الصادرات.

وأضاف العكام: يبدو أن هناك إصراراً من الحكومة على عدم الأخذ بملاحظات مجلس الشعب في الموازونات السابقة، معرباً عن أمه أن تطوّر الحكومة طريقة إعداد الموازنة على الأقل للانتقال من موازنة البنود إلى البرمجة والتخطيط، إضافة على اعتمادها على التحليل الاقتصادي أكثر.

ودعا العكام الحكومة إلى عدم ورود كلمة أزمة في البيان لأن ذلك خطأ كبير باعتبار أن البلاد تعيش حالة حرب.

وأرجع العكام انخفاض العملة المحلية إلى العجز المتراكم لأنه يعول من صندوق الدين العام الذي لا يعيد هذه المبالغ إلا بعد ١٥ سنة على الأقل، مشيراً إلى أن الحكومة تغفلت دعم التعليم وهو حالياً في تراجع مستمر.

وأضاف العكام: البيان تحدث عن استقرار نسبي في سعر الصرف ولا أعتقد أن هناك استقراراً في ذلك والدليل أن الموازنة في العام الماضي قدرت أرقامها على أساس ٥٠٠ ليرة للدولار في حين كان في الأسواق ٤٣٠ ليرة، وحيناً قدرت مشروع الموازنة على ٤٣٥ للدولار وفي الأسواق ٤٧٥ ليرة للدولار، معتبراً أن الاعتمادات الاحتياطية بدعة من الحكومة ولا يوجد لها تبرير في علم المالية العامة لأنه يوجد لدينا شيء اسمه اعتمادات مالية إضافية.

وأيد النائب الأب بكر كدام زميله العكام، متسائلاً: لماذا الحكومة

تظهر الدعم في أماكن وتخفيه في أماكن أخرى؟! ومضيفاً: رغم كل هذا الدعم هناك أزمة خبز ومعظم محطات الوقود على طريق السفر لا يوجد فيها مشتقات نפטية.

وأشار بكر إلى أن الموظف هو أكثر شخص يدفع ضريبة ويتم قطعها من راتبه، مضيفاً: حتى الآن هناك ٣٠ قانوناً للضرائب ولا يوجد تشريع متكامل وحيناً نحن بأبأس الحاجة لأن يكون لدينا نظام ضريبي متكامل ليكون هناك عدالة في التحصيل، بمعنى أنه لا يجب على المواطن أن يدفع أكثر من أهم رجل أعمال في البلاد.

من جانبه تساءل النائب عبود الشواخ: هل التعليم أصبح مشروعاً استثمارياً؟ معتبراً أن مجانية التعليم مكفولة في الدستور، وبالتالي أي مشروع حينما يتم نقاشه يجب أن يكون متوافقاً مع الدستور.

ورأى النائب وائل ملحح أن مشروع البيان هو ذاته منذ سنتين أو ثلاث فقط يتم تغير الأرقام، مشدداً على ضرورة تقيد الحكومة في بيانها الوزاري الذي أعدته بداية تشكيلها.

وأكد ملحح أن الحكومة لم تأخذ بأي شيء تم طرحه تحت القبة البشرية والاستثمار في العنصر البشري للبناء الصحيح ومواكبة التقدم.

وبين أن الحكومة عملت على رصد الاعتمادات المطلوبة لإعادة الإعمار في ضوء أولويات مدروسة وواضحة، مشيراً إلى أنها عملت على تحقيق الاستقرار النسبي لسعر صرف العملة الوطنية ما ساهم في المحافظة على الثقة للعملة.

ولفت إلى إصلاح القطاع الاقتصادي وتطوير القطاع الزراعي وبناء السدود والسدات المائية وشبكات الري ما أدى إلى زيادة الإنتاج، إضافة إلى الاستقرار في دعم التروة الحيوانية، مؤكداً أنه عودة الإنتاج الصناعي بدأت تدريجياً لسد الحاجة من السلع وزيادة حجم الصادرات.

وأضاف العكام: يبدو أن هناك إصراراً من الحكومة على عدم الأخذ بملاحظات مجلس الشعب في الموازونات السابقة، معرباً عن أمه أن تطوّر الحكومة طريقة إعداد الموازنة على الأقل للانتقال من موازنة البنود إلى البرمجة والتخطيط، إضافة على اعتمادها على التحليل الاقتصادي أكثر.

ودعا العكام الحكومة إلى عدم ورود كلمة أزمة في البيان لأن ذلك خطأ كبير باعتبار أن البلاد تعيش حالة حرب.

وأرجع العكام انخفاض العملة المحلية إلى العجز المتراكم لأنه يعول من صندوق الدين العام الذي لا يعيد هذه المبالغ إلا بعد ١٥ سنة على الأقل، مشيراً إلى أن الحكومة تغفلت دعم التعليم وهو حالياً في تراجع مستمر.

وأضاف العكام: البيان تحدث عن استقرار نسبي في سعر الصرف ولا أعتقد أن هناك استقراراً في ذلك والدليل أن الموازنة في العام الماضي قدرت أرقامها على أساس ٥٠٠ ليرة للدولار في حين كان في الأسواق ٤٣٠ ليرة، وحيناً قدرت مشروع الموازنة على ٤٣٥ للدولار وفي الأسواق ٤٧٥ ليرة للدولار، معتبراً أن الاعتمادات الاحتياطية بدعة من الحكومة ولا يوجد لها تبرير في علم المالية العامة لأنه يوجد لدينا شيء اسمه اعتمادات مالية إضافية.

وأيد النائب الأب بكر كدام زميله العكام، متسائلاً: لماذا الحكومة

كشّو لـ «الوطن»: ارتفاع الأسعار للخضار الصيفية لأن الموسم في نهايته

«التموين» توجه لدراسة الأسعار في السوق ولم تلاحظ ارتفاعاً كبيراً فيها!

علي محمود سليمان



الأسواق، ما تسبب بقلّة العرض وزيادة الطلب ورفع أسعار هذه الخضار.

وبين أن الخيار مثلاً ارتفع قليلاً والبنندورة تأثرت بحدود بسيطة ضمن نحو ٢٠ ليرة سورية، والبطاطا ضمن حدودها السعرية، والحمضيات مستقرة أسعارها، لتكون نسب الارتفاع متفاوتة ما بين ٥٪ وحتى ٣٠٪ ولكن لفترة محدودة، فلو انتظرتنا عدة أيام لعودة جني المحصول ووصول

الأسواق، فإنّنا نرى أنّ ارتفاع أسعار الخضار الصيفية لأنّ الموسم في نهايته، وهو ما يفسّر لنا ارتفاع الأسعار في السوق، ولم تلاحظ ارتفاعاً كبيراً فيها!

وأوضح أسعد أن بعض المشاكل التي يعانيها فرع دمشق قلّة صهاريج نقل المشتقات النفطية والسبب يعود لأن الكثير من الصهاريج تركت نقل المشتقات البيضاء (مازوت وبنزين) واتجهت نحو نقل الفول والنفط الخام والتزمت بعقود أخرى، ما استدعى الاستعانة بسيارات نقل المشتقات النفطية من مكتب عدرا وفي حال لم يغط مكتب عدرا يتم الاستعانة بمكتب حمص.

وبين أسعد أن شركة المحروقات اشترت ٢٣ صهريجاً لنقل المشتقات البيضاء (مازوت وبنزين) سعة الصهريج بحدود ٥ ألف لتر، وهذه الصهاريج قادرة على تغطية القطاع العام والجهات الحكومية، موضحاً أن العدد الإجمالي لمحطات التوزيع في دمشق هو ٢٤ محطة منها ١١ محطة حكومية و١٣ محطة خاصة وشركة المحروقات في طور إنجاز محطة جديدة مقابل كلية الزراعة في منطقة بركة إضافة لقيامها بإعداد خطة قيد الدراسة لإعادة تأهيل محطة القدم

ووجبات الخشب.

البنزين بما يعادل من ٥٠ لتر إلى ١٠٠ لتر يومياً خلال هذه الفترة، وأوضح أسعد أن بعض المشاكل التي يعانيها فرع دمشق قلّة صهاريج نقل المشتقات النفطية والسبب يعود لأن الكثير من الصهاريج تركت نقل المشتقات البيضاء (مازوت وبنزين) واتجهت نحو نقل الفول والنفط الخام والتزمت بعقود أخرى، ما استدعى الاستعانة بسيارات نقل المشتقات النفطية من مكتب عدرا وفي حال لم يغط مكتب عدرا يتم الاستعانة بمكتب حمص.

وبين أسعد أن شركة المحروقات اشترت ٢٣ صهريجاً لنقل المشتقات البيضاء (مازوت وبنزين) سعة الصهريج بحدود ٥ ألف لتر، وهذه الصهاريج قادرة على تغطية القطاع العام والجهات الحكومية، موضحاً أن العدد الإجمالي لمحطات التوزيع في دمشق هو ٢٤ محطة منها ١١ محطة حكومية و١٣ محطة خاصة وشركة المحروقات في طور إنجاز محطة جديدة مقابل كلية الزراعة في منطقة بركة إضافة لقيامها بإعداد خطة قيد الدراسة لإعادة تأهيل محطة القدم

ووجبات الخشب.

جودة وسلامة الغذاء في الأرباع التجارية

الجلاء: حمل المنتجات الغذائية

شهادة الإيزو لا يعني أنها متوافقة

مع معايير السلامة الغذائية

هناء غانم

قال عضو مجلس إدارة في غرفة تجارة دمشق منار الجلاء: «إن حمل المنتجات الغذائية شهادة الإيزو لا يعني مطلقاً أن هذه المنتجات متوافقة مع معايير ومواصفات السلامة الغذائية».

جاء ذلك خلال ندوة الأرباع التجارية أمس التي جاءت بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للجودة ٢٠١٨، وقد تناولت موضوعات إدارة الغذاء ونجاحها تجارياً وصناعياً.

وأشار الجلاء إلى أن هناك من يستغل شهادة الإيزو لإيحاء بأن المنتج مطابق للسلامة الغذائية، وهي فقط عبارة عن شهادة إدارية تنظيمية للمنشآت، مبيّناً أن الأهم

في الجودة الغذائية هو السلامة الغذائية، حيث إن الجودة تختلف باختلاف الأذواق وترتكز على معايير الشكل واللون والرائحة، في حين السلامة الغذائية هي أن المنتج لا

يسبب أي ضرر بالسلامة الغذائية أو على الصحة العامة، مقترحاً أن يكون رقم شهادة الجودة أرق أو رمزاً موضحاً باللغة العربية حتى تتمكن الأغلبية العظمى من المستهلكين

الإطلاع عليها.

ولفت إلى أنه لا بد من معرفة أن معايير الجودة تختلف عن معايير سلامة الغذاء والتي تعتبر الأهم بالنسبة للمواطن، متسائلاً: هل يحقق المنتج الوطني معايير الجودة؟

من جانبه، قدم مدير مركز إياس لنظم إدارة الجودة مهدي تورنجي عرضاً حول الموضوع، مبيّناً أن شهادة الإيزو هي ضمانات وأسس تطبيق المنشآت لهذه الضمانات هدفها حماية المتعاقدين معها، وأن الشهادة هي ضمان اتباع المنشآت في عملها معايير الأداء الإداري وفق نظام الإيزو المتعارف عليه عالمياً.

ولفت إلى أن أي شركة غذائية تحصل على شهادة الجودة الغذائية يدل ذلك على الطمأنينة وأن هذه الشركة تسير بنجاح وسلامة الغذاء تأتي من طريقة إعدادها وحمايتها بدءاً من الخلق إلى المائدة متضمنة بطريقة إعدادها وحفظها وتغليفها وتصنيعه وطهيها حتى للمستهلك.

بدوره أكد زياد رمزي (مدقق رئيس لنظم الأغذية وسلامة الغذاء والجودة) أهمية ودور مواصفات سلامة الغذاء بما يتعلق بالتصدير، لافتاً إلى أن سلامة الغذاء لها مواصفاتان هما الجودة وسلامة الغذاء التي تعتبر مواصفاتها أعلى، وقد تم تحديدها دولياً ولم تعد قابلة للجدال، ويمكن القول إنه لكل غذاء مواصفات جزيئية وكيميائية أو فيزيائية وجميعها أصبحت موحدة عالمياً.

التوصيات الأولية لمؤتمر جهاز الرقابة المالية

تحسين أوضاع المفتشين

وإبلاء الرقابة على الإيرادات

العامة الأهمية اللازمة

عبد الهادي شباط

وصل المؤتمر السنوي الثالث لجهاز المركزي للرقابة المالية إلى مجموعة من التوصيات، وصفت بأنها مسسودة، حيث تحتاج التوصيات النهائية ليومين لكي تجهز، حيث تم خلال المؤتمر مناقشة أوراق العمل المقدمة من مديري فروع الجهاز

في المحافظات لجهة حصر جميع عقود وصعوبات العمل والروية الإستراتيجية للفرع في المحافظة. وتضمنت التوصيات تبني الإستراتيجية المستقبلية لعمل الجهاز المركزي التي تبدأ من التدريب والتأهيل لجعل مخرجات العمل أكثر

جودة وأوصى بضرورة متابعة تنفيذ ملاحظات الجهاز، والتأكد على بناء علاقات التعاون والتنسيق مع جميع الجهات العامة الخاضعة للرقابة.

إضافة إلى السعي لتحسين الوضع المالي للمفتشين من حيث التعويضات والمكافآت وبالتنسيق مع الجهات الوصائية المعنية، وتحليل واقع عمل الجهات الرقابية على الإيرادات العامة خلال إجراء الدراسات القطاعية عن طريق فرق عمل لتحديد مواطن الخلل والانحراف لمعالجتها من قبل المعنيين.

كما تضمنت اعتماد مبدأ الأهمية النسبية أثناء القيام بأعمال المراجعة والتدقيق للتركيز على الجوانب الأكثر أهمية والأكثر أثراً وتحديد مواطن الخلل والانحراف لمعالجتها من قبل المعنيين، وتعزيز دور الجهاز المركزي مع الأجهزة الرقابية العربية والدولية والاستفادة من تجاربهم في مجال العمل وخاصة أن الجهاز المركزي هو

عضو في منظمة الانتوساي. إضافة إلى إعداد الدراسات اللازمة لإحداث مديرية رقابة وضبط الجودة وتحديد المعايير اللازمة لذلك، وإبلاء جانب الرقابة على الإيرادات العامة الأهمية اللازمة، وإعداد المقترحات اللازمة للجهات الوصائية لمعالجة الأوضاع الأصول المسروقة والمتالفة والمدمرة نتيجة ظروف الأزمة والانطلاق من سنة أساس يمكن الاعتماد عليها.

«محروقات» لـ «الوطن»: انخفاض الاستهلاك مع ازدياد برودة الطقس

سيارات دمشق تستهلك ١,١ مليون لتر بنزين يومياً

رامز محفوظ

الحكومية التي من المقرر أن تكون بالخدمة قبل نهاية العام الجاري، فضلاً عن محطة الشعلة الخاصة في منطقة القدم وهي الآن في طور أخذ الموافقات واستكمال الإجراءات لإعادة افتتاحها.

وبالنسبة لمحافظه القنيطرة أوضح أسعد أن خطة فرع دمشق كانت توزع ٢٢ ألف لتر بنزين يومياً خلال شهر أيلول الماضي، وتم رفع الخطة في الشهر الماضي والحالي لتصبح ٣٣ ألف لتر يومياً بينما أنه بعد استعادة كل المناطق لحض الوطن أصبح لدى المحافظة أكثر من منفذ للتوزيع من خلال دخول القطاع الخاص كبريد مساعد لشركة المحروقات من خلال محطاتها.

وأشار مدير فرع محروقات دمشق إلى أن الشركة تمنح حالياً تراخيص جديدة للقطاع الخاص وفق القوانين والأنظمة التابعة للجنة المحروقات والجهات الوصائية الأخرى، إضافة لتأهيل مراكز مخصصة لتوزيع المشتقات النفطية مثل مركز بيع الصخر وحضر

ووجبات الخشب.

البنزين بما يعادل من ٥٠ لتر إلى ١٠٠ لتر يومياً خلال هذه الفترة، وأوضح أسعد أن بعض المشاكل التي يعانيها فرع دمشق قلّة صهاريج نقل المشتقات النفطية والسبب يعود لأن الكثير من الصهاريج تركت نقل المشتقات البيضاء (مازوت وبنزين) واتجهت نحو نقل الفول والنفط الخام والتزمت بعقود أخرى، ما استدعى الاستعانة بسيارات نقل المشتقات النفطية من مكتب عدرا وفي حال لم يغط مكتب عدرا يتم الاستعانة بمكتب حمص.

وبين أسعد أن شركة المحروقات اشترت ٢٣ صهريجاً لنقل المشتقات البيضاء (مازوت وبنزين) سعة الصهريج بحدود ٥ ألف لتر، وهذه الصهاريج قادرة على تغطية القطاع العام والجهات الحكومية، موضحاً أن العدد الإجمالي لمحطات التوزيع في دمشق هو ٢٤ محطة منها ١١ محطة حكومية و١٣ محطة خاصة وشركة المحروقات في طور إنجاز محطة جديدة مقابل كلية الزراعة في منطقة بركة إضافة لقيامها بإعداد خطة قيد الدراسة لإعادة تأهيل محطة القدم

ووجبات الخشب.

البنزين بما يعادل من ٥٠ لتر إلى ١٠٠ لتر يومياً خلال هذه الفترة، وأوضح أسعد أن بعض المشاكل التي يعانيها فرع دمشق قلّة صهاريج نقل المشتقات النفطية والسبب يعود لأن الكثير من الصهاريج تركت نقل المشتقات البيضاء (مازوت وبنزين) واتجهت نحو نقل الفول والنفط الخام والتزمت بعقود أخرى، ما استدعى الاستعانة بسيارات نقل المشتقات النفطية من مكتب عدرا وفي حال لم يغط مكتب عدرا يتم الاستعانة بمكتب حمص.

وبين أسعد أن شركة المحروقات اشترت ٢٣ صهريجاً لنقل المشتقات البيضاء (مازوت وبنزين) سعة الصهريج بحدود ٥ ألف لتر، وهذه الصهاريج قادرة على تغطية القطاع العام والجهات الحكومية، موضحاً أن العدد الإجمالي لمحطات التوزيع في دمشق هو ٢٤ محطة منها ١١ محطة حكومية و١٣ محطة خاصة وشركة المحروقات في طور إنجاز محطة جديدة مقابل كلية الزراعة في منطقة بركة إضافة لقيامها بإعداد خطة قيد الدراسة لإعادة تأهيل محطة القدم

ووجبات الخشب.

كشّف مدير فرع محروقات دمشق إبراهيم أسعد لـ «الوطن»، أن دمشق استهلكت ٣٣ مليون لتر من مادة البنزين خلال شهر تشرين الأول الماضي، أي ما يعادل ١,١ مليون لتر يومياً بمعدل ٥٠ (طنناً) (حيث إن الطنن يعادل ٢٢٠٠٠ لتر)، على حين من المقرر أن يقوم فرع محروقات دمشق بتوزيع ٣١,٦ مليون لتر بنزين خلال الشهر الجاري وفق المخطط له، أي أكثر من ١,٠٥ مليون لتر يومياً بمعدل (٤٨ طنناً).

وعزا أسعد سبب تخفيض عدد طلبات توزيع مادة البنزين لمحافظته دمشق من ٥٠ طنناً يومياً خلال الشهر الماضي إلى ٤٨ طنناً لأن استهلاك المحافظة للمادة ينخفض بسبب قلة حركة الأليات في دمشق مع زيادة برودة الطقس وافتتاح المدارس والجامعات، مشدداً على أنه بشكل دائم وتلقائياً يتم تخفيض خطة التوزيع المخصصة لمادة

البنزين بما يعادل من ٥٠ لتر إلى ١٠٠ لتر يومياً خلال هذه الفترة، وأوضح أسعد أن بعض المشاكل التي يعانيها فرع دمشق قلّة صهاريج نقل المشتقات النفطية والسبب يعود لأن الكثير من الصهاريج تركت نقل المشتقات البيضاء (مازوت وبنزين) واتجهت نحو نقل الفول والنفط الخام والتزمت بعقود أخرى، ما استدعى الاستعانة بسيارات نقل المشتقات النفطية من مكتب عدرا وفي حال لم يغط مكتب عدرا يتم الاستعانة بمكتب حمص.

وبين أسعد أن شركة المحروقات اشترت ٢٣ صهريجاً لنقل المشتقات البيضاء (مازوت وبنزين) سعة الصهريج بحدود ٥ ألف لتر، وهذه الصهاريج قادرة على تغطية القطاع العام والجهات الحكومية، موضحاً أن العدد الإجمالي لمحطات التوزيع في دمشق هو ٢٤ محطة منها ١١ محطة حكومية و١٣ محطة خاصة وشركة المحروقات في طور إنجاز محطة جديدة مقابل كلية الزراعة في منطقة بركة إضافة لقيامها بإعداد خطة قيد الدراسة لإعادة تأهيل محطة القدم

ووجبات الخشب.

البنزين بما يعادل من ٥٠ لتر إلى ١٠٠ لتر يومياً خلال هذه الفترة، وأوضح أسعد أن بعض المشاكل التي يعانيها فرع دمشق قلّة صهاريج نقل المشتقات النفطية والسبب يعود لأن الكثير من الصهاريج تركت نقل المشتقات البيضاء (مازوت وبنزين) واتجهت نحو نقل الفول والنفط الخام والتزمت بعقود أخرى، ما استدعى الاستعانة بسيارات نقل المشتقات النفطية من مكتب عدرا وفي حال لم يغط مكتب عدرا يتم الاستعانة بمكتب حمص.

وبين أسعد أن شركة المحروقات اشترت ٢٣ صهريجاً لنقل المشتقات البيضاء (مازوت وبنزين) سعة الصهريج بحدود ٥ ألف لتر، وهذه الصهاريج قادرة على تغطية القطاع العام والجهات الحكومية، موضحاً أن العدد الإجمالي لمحطات التوزيع في دمشق هو ٢٤ محطة منها ١١ محطة حكومية و١٣ محطة خاصة وشركة المحروقات في طور إنجاز محطة جديدة مقابل كلية الزراعة في منطقة بركة إضافة لقيامها بإعداد خطة قيد الدراسة لإعادة تأهيل محطة القدم

ووجبات الخشب.